لما ذكر ان معنى الالوهية التي انفرد بها مولانا جل وعز
تشتمل على معنيين احدهما استغناؤه جل وعز عن كل ما سواه
والثاني افتقار كل ما سواه اليه جل وعز اخذ يذكر ما يندر
ج من عقائد الايمان تحت المعنى الاول واخرج من ذلك ما يند
رج منها تحت المعنى الثاني **وقوله** ويدخل في
ذلك وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام يعني يدخل في وجوب
تنزهه تعالى عن النقائص وجوب هذه الصفات الثلاث له تعالى
لما عرفت فيما سبق ان الدليل العقلي على ثبوتها كون اضدا
دها نقائص ومولانا جل وعز منزه عن النقائص باجماع العقلاء
وقوله اذ لو لم تجب له تعالى هذه الصفات الى آخره بين
بهذا الكلام وجه استلزام استغنائه تعالى لهذه الصفات وذلك
بلزوم ثبوت الحاجة لو انتفى واحد من تلك الصفات اما الوجود
والقدم والبقاء والمخالفة للحوادث وا حد جزئي معنى القيا
م بالنفس وهو الاستغناء عن المخصص فلا يخفى عليك بعد ان
وصلت الى هذا الموضع ان نفي كل واحد من هذه الصفات الخمس
يستلزم الحدوث وقد عرفت مما سبق ان كل حادث مفتقر الى
محدث سواه وتعالى عن ذلك من وجب له الغناء المطلق عن كل ما
سواه بقولنا في اصل العقيدة لكان محتاجا الى المحدث استدلا
ل على وجوب هذه الصفات الخمس له تعالى **وقولنا** او
المحل استدلال على وجوب الجزء الثاني من معنى القيام بالنفس
وهو الاستغناء عن المحل **وقولنا** او من يدفع عنه النقا
ئص استدلال على وجوب التنزه عن النقائص الذي يدخل فيه
وجوب السمع له تعالى والبصر والكلام ص

ويؤخذ

**ويؤخذ منه تنزهه تعالى عن الاغراض في افعاله
واحكامه والا لزم افتقاره تعالى الى من يحصل غرضه
كيف وهو جل وعلا الغني عن كل ما سواه وكذا
يؤخذ منه ايضا انه لا يجب عليه تعالى فعل شيء
من الممكنات ولا تركه اذ لو وجب عليه تعالى شيء
منها عقلا او استحال عقلا كالثواب مثلا لكان جل
وعز مفتقرا الى ذلك الشيء ليتكمل به اذ لا يجب
في حقه الا ما هو كمال كيف وهو جل وعلا الغني
عن كل ما سواه ش**
الغرض في الفعل عنه تعالى عبارة عن وجود باعث يبعثه تعالى
على ايجاد فعل من الافعال او على حكم من الاحكام الشرعية
من مراعاة مصلحة تعود اليه تعالى او الى خلقه ولا خفاء ان كلا
الوجهين مستحيل على الله عز وجل اما عود ذلك اليه تعالى فلما
يلزم عليه من احتياجه تعالى الى ان يتكمل بمخلوقه واما الى خلقه
وكذلك ايضا لما يلزم عليه من دفع النقص عنه تعالى بخلق المصلحة
لخلقه تعالى عن ذلك ودفع النقص كمال فيلزم ايضا في هذا القسم الثاني
احتياجه جل وعلا عن ذلك الى مخلوق وهو المصلحة التي يوجد
لخلقه كالثواب ونحوه ليتكمل بها وتعالى عن ذلك كله من وجب
له الغنى المطلق تبارك وتعالى فقد استبان ان افعاله جل وعز واحكا
مه كلها لا علة لها باعثة وانما هي بمحض الاختيار وما راعى
تعالى من مصالح الخلق بمحض فضله ولا حق لاحد عليه تعالى واشرنا
في اصل العقيدة الى القسم الاول بقولنا ويؤخذ منه تنزهه تعالى
عن الاغراض الى قوله عن كل ما سواه واشرنا الى القسم الثاني

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)